

Distr.: General
1 October 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٤
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت*
التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما تقرير الأمين العام

إضافة

المسائل التي تستدعي اتخاذ الإجراء اللازم بشأنها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو التي يُوجّه انتباهه إليها: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

موجز

تتضمن هذه الإضافة إلى تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما معلومات عن القرارات التي أُتخذت في الدورة السبعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي عقدت في بانكوك على مرحلتين، الأولى في ٢٣ أيار/مايو والثانية في الفترة من ٤ إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، وفي الدورة الثامنة والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي عقدت في مدينة تونس في الفترة من ١٥ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ويمكن الاطلاع على النصوص الكاملة لجميع القرارات على الرابطين www.unescap.org/commission/documents و www.regionalcommissions.org/?p=991 على التوالي.

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق

271014 271014 14-61765 (A)



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - المسائل التي تستدعي من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها
٣	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
٨	ثانيا - المسائل التي يوجّه انتباه المجلس إليها
٨	ألف - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
١٦	باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أولا - المسائل التي تستدعي من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١ - اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في دورتها الثامنة والعشرين المعقودة في مدينة تونس في الفترة من ١٥ إلى ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، القرارين ٣١٥ (د-٢٨) و ٣٢٠ (د-٢٨) اللذين تُقدّم على أساسهما مشاريع القرارات التالية ليتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإجراء اللازم بشأنها.

مشروع القرار الأول^(١)

إنشاء لجنة حكومية دولية معنية بتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما باتخاذ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها الثامنة والعشرين القرارَ ٣١٥ (د-٢٨)،

يؤيد إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، على النحو المبين في قرار اللجنة ٣١٥ (د-٢٨)، الذي يرد نصه في مرفق هذا القرار.

المرفق

القرار ٣١٥ (د-٢٨)

إنشاء لجنة حكومية دولية معنية بتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي سلّمت فيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن للعلم والتكنولوجيا، وبالأخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دورا حيويا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وإلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٤/٦٨ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

(١) ستتلو الأمانة العامة بيانا شفويا بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية فيما يتعلق بهذا القرار.

وإذ تشير أيضا إلى نتائج مرحليتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات المعقودة في جنيف في عام ٢٠٠٣ وفي مدينة تونس في عام ٢٠٠٥، ولا سيما برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات وما نتج عنه من آليات ومنتديات دولية،

وإذ تشير كذلك إلى الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يتضمن غاية متعلقة بإتاحة الفوائد التي توفرها التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ تدرك أهمية زيادة مشاركة حكومات الدول الأعضاء في اللجنة في تحديد الأولويات والتخطيط لبرامج اللجنة المتعلقة بمجالات تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية وتطويرها،

وإذ تدرك أيضا الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتكامل بين اللجنة والمنظمات الإقليمية العربية بشأن سياسات وبرامج تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية، بهدف تلبية احتياجات الدول الأعضاء والعمل على تطوير هذه التكنولوجيا لتحقيق التنمية الشاملة في المنطقة العربية،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار التوصيات الناتجة عن عملية التقييم التي أجرتها اللجنة لآليات عملها والمتضمنة إنشاء لجنة تُعنى بتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تؤكد على أهمية دور اللجنة في تعزيز قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات المرتبطة بها وتفعيل دورها في التنمية وبناء مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي في الدول الأعضاء، وربطها بالمسار الدولي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وما نتج عنها من آليات ومنتديات عالمية لحوكمة الإنترنت؛ وتفعيل دور الدول الأعضاء على الصعيد الدولي في تلك المحافل الدولية،

وإذ تؤكد أيضا على أهمية دور مركز التكنولوجيا التابع للجنة في مجال العلوم والتكنولوجيا وإقامة شبكات تواصل بين جهات البحث العلمي والتكنولوجي والقطاعات الاقتصادية الرئيسية في الدول الأعضاء،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار الجهود التي تبذلها اللجنة في إطار البرنامج الفرعي ٤، "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي" وإنجازاته في ذلك المجال على صعيد النهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع البحث العلمي والتكنولوجي،

واسترشادا. بما قامت به لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى على صعيد إنشاء لجان متخصصة معنية بتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية،

١ - تؤيد تغيير اسم البرنامج الفرعي ٤ من "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي" إلى "تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي"؛

٢ - تقرر إنشاء لجنة حكومية دولية باسم "اللجنة المعنية بتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية" تضم ممثلين عن الدول الأعضاء في اللجنة من ذوي الخبرة في هذا المجال، لتحل محل "اللجنة الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي"، وتستخدم الموارد المخصصة لها، على أن تتولى اللجنة الجديدة المهام التالية:

(أ) تحديد الأولويات المتعلقة ببرامج عمل اللجنة وخطط عملها المتوسطة الأجل في مجالات تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك مجال البحث العلمي والابتكار، والاقتصاد الرقمي ومجتمع المعلومات، والاقتصادات القائمة على المعرفة، والمجالات الجديدة الناشئة؛

(ب) رصد التقدم المحرز في مجال التكنولوجيا، بما في ذلك المجالات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحوكمة الإنترنت، والاقتصاد الرقمي، ومجتمع المعلومات من ناحية؛ والمجالات المتعلقة بالبحث العلمي ونقل التكنولوجيا من ناحية أخرى؛ وإعداد التوصيات اللازمة لتعزيز مسيرة التنمية لهذين المجالين؛

(ج) متابعة تطور المسارات والمؤتمرات والمنتديات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالبرنامج الفرعي ٤، وتنسيق الجهود الإقليمية على صعيد تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنها؛

(د) دعم استمرار الأمانة التنفيذية في متابعة تنفيذ برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات المنبثق عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي المشاركة في أعمال ومشاريع القمة لما بعد عام ٢٠١٥؛

(هـ) تعزيز عمل الأمانة التنفيذية في دعم التعاون مع المجالس الوزارية والمنظمات والاتحادات التابعة لجامعة الدول العربية، بما في ذلك مجلس الوزراء العرب للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمنظمة العربية للتنمية الإدارية وغيرها من المنظمات المتخصصة، في مواءمة السياسات والاستراتيجيات ودعم التواصل والشراكات وتنسيق المواقف على الصعيد الدولي بالإضافة إلى بناء القدرات؛

- ٣ - تقرر أيضا عقد دورة مرة كل سنتين للجنة ابتداء من عام ٢٠١٦؛
- ٤ - تطلب إلى الأمانة التنفيذية أن تقدم إلى اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

مشروع القرار الثاني
تغيير اسم اللجنة الفنية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا إلى "اللجنة التنفيذية" وتعديل
صلاحياتها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،
إذ يحيط علماً باتخاذ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها الثامنة
والعشرين القرار ٣٢٠ (د-٢٨)،
يؤيد تغيير اسم اللجنة الفنية إلى اللجنة التنفيذية وتعديل صلاحياتها على النحو
المنصوص عليه في القرار ٣٢٠ (د-٢٨) الذي يرد نصه في مرفق هذا القرار.

المرفق
القرار ٣٢٠ (د-٢٨)
تغيير اسم اللجنة الفنية إلى "اللجنة التنفيذية" وتعديل صلاحياتها

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،
إذ تشير إلى قرارها الذي اتخذته في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦ القاضي بتشكيل لجنة فنية
تجتمع مرة كل ستة أشهر لمتابعة تنفيذ برنامج العمل^(٢)،
وإذ تشير أيضا إلى المهام المنوطة باللجنة الفنية على النحو المبين في صلاحياتها
المنقحة التي صدرت في اجتماعها الخامس المعقود يومي ٦ و ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، والتي
تنص على أن تعقد اللجنة الفنية ثلاثة اجتماعات في كل فترة من فترات السنتين، لدعم
الدورات الوزارية للجنة وإسداء المشورة للأمانة التنفيذية ومساعدتها في تخطيط وتنفيذ
برنامج العمل واتخاذ الإجراءات بشأن أي مسائل أخرى،

(٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦، الملحق رقم ٢١
(E/2006/41-E/ESCWA/24/10)، الفقرة ٤٩.

وقد نظرت في توصية اللجنة الفنية في اجتماعها السابع بتعديل ولاية اللجنة الفنية من أجل تيسير عملها وتعزيز قدرتها على اتخاذ القرارات والاستجابة للتطورات الإقليمية والدولية،

وقد نظرت أيضا في توصية اللجنة الفنية في اجتماعها الثامن بتغيير اسم اللجنة الفنية لتصبح "اللجنة التنفيذية" وتعديل صلاحياتها لكي تتمكن من الاضطلاع بدور أكبر في توجيه وتنسيق أنشطة اللجنة،

وإذ تلاحظ تزايد التحديات العالمية والإقليمية وضرورة تطوير استجابات إقليمية سريعة لها،

وإذ تؤكد أهمية تعزيز مشاركة حكومات الدول الأعضاء في آليات صنع القرار في اللجنة، ولا سيما من أجل اتباع نهج متكامل لإزاء عمل اللجنة،

- ١ - تقرر تغيير اسم اللجنة الفنية إلى "اللجنة التنفيذية"؛
- ٢ - تقرر أيضا مراجعة دور اللجنة الفنية وصلاحياتها بأثر فوري، على النحو المبين في مرفق هذا القرار؛
- ٣ - تطلب إلى الأمانة التنفيذية متابعة تنفيذ هذا القرار.

مرفق القرار ٣٢٠ (د-٢٨)
صلاحيات اللجنة التنفيذية

- ١ - تقدم اللجنة التنفيذية تقريراً عن أنشطتها إلى اللجنة الوزارية في دوراتها.
- ٢ - تعقد اللجنة التنفيذية ثلاثة اجتماعات في الفترة ما بين الدورات الوزارية كل عامين.
- ٣ - تكون اللجنة التنفيذية مَحْوَلَة تقديم قرارات وتقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتمادها، على ألا تتضمن قرارات خاصة بتغيير صلاحيات اللجنة.
- ٤ - تضطلع اللجنة التنفيذية بما يلي:
 - (أ) تنظيم دورات اللجنة؛
 - (ب) النظر في برامج عمل الهيئات الفرعية واعتمادها، على أساس معايير تحددها اللجنة التنفيذية؛
 - (ج) ضمان الاتساق بين البرامج الفرعية؛

- (د) معالجة جميع القضايا المتصلة بتخطيط البرامج.
- ٥ - تكون عضوية اللجنة التنفيذية على غرار عضوية اللجنة.
- ٦ - يمكن دعوة رؤساء الهيئات الفرعية التابعة للجنة أو نوابهم إلى حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية.
- ٧ - يمكن أن تقترح اللجنة التنفيذية إدخال تعديلات على صلاحيتها على أن تنظر فيها اللجنة الوزارية لاعتمادها.
- ٨ - يتولى رئاسة اللجنة التنفيذية ممثل البلد الذي يتولى رئاسة دورة اللجنة.

ثانياً - المسائل التي يُوجَّه انتباه المجلس إليها

ألف - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

- ٢ - اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها السبعين المعقودة على مرحلتين في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في بانكوك في ٢٣ أيار/مايو وفي الفترة من ٤ الى ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ عدداً من القرارات التي يوجَّه انتباه المجلس إليها فيما يلي. والنص الكامل للقرارات متاح على الرابط التالي:
www.unescap.org/commission/documents

تنفيذ إعلان بانكوك بشأن التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ (القرار ١/٧٠)

- ٣ - أيدت اللجنة إعلان بانكوك بشأن التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ وطلبت إلى الأمانة التنفيذية إيلاء الأولوية لتنفيذه ومساعدة الأعضاء والأعضاء المنتسبين على تشكيل أربعة أفرقة عاملة من الخبراء خاصة بمجالات معينة وفقاً للقررتين ٣ و ٦ (ب) من الجزء الثاني من إعلان بانكوك.

- ٤ - وطلبت اللجنة أيضاً إلى الأمانة التنفيذية أن تعقد في عام ٢٠١٥ الاجتماعات التحضيرية الحكومية الدولية المفتوحة باب العضوية للمؤتمر الوزاري الثاني المعني بالتعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ، وأن تعقد المؤتمر الوزاري الثاني في عام ٢٠١٥ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة التكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي المبينة في إعلان بانكوك. كذلك طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية النظر في التوصيات الصادرة عن الاجتماعات التحضيرية الحكومية الدولية المفتوحة باب

العضوية والبتّ في إجراءات المتابعة، على النحو الوارد في إعلان بانكوك، وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الحادية والسبعين والثانية والسبعين.

الإحصاءات ذات الصلة بالكوارث في آسيا والمحيط الهادئ (القرار ٢/٧٠)

٥ - دعت اللجنة الأعضاء والأعضاء المنتسبين إلى القيام، بالتعاون مع الشركاء، ببناء وتقييم قدرتهم على التكيف والتعامل مع الكوارث من خلال جملة تدابير منها تحسين الإحصاءات المتعلقة بالكوارث، وقررت إنشاء فريق خبراء يضم خبراء إحصائيين وخبراء في مجال الحد من أخطار الكوارث للعمل من أجل وضع مجموعة أساسية من الإحصاءات المتصلة بالكوارث لكي توافق عليها اللجنة.

٦ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية أن تدعم عمل فريق الخبراء وأن تبلغ مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث بالعمل الذي شرعت فيه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لوضع مجموعة أساسية من الإحصاءات المتعلقة بالكوارث وأن تقدم إلى اللجنة في دورتها الثانية والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار.

تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ للعدد ٢٠١١-٢٠٢٠ (القرار ٣/٧٠)

٧ - حثت اللجنة البلدان في المنطقة والمنظمات الدولية والإقليمية على التعجيل بالقيام، حسب الاقتضاء، بتنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعدد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل إسطنبول) وخريطة الطريق الإقليمية من أجل تنفيذ برنامج عمل إسطنبول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للعدد ٢٠١١-٢٠٢٠ على وجه الخصوص، وعلى المشاركة بهمة في الحوار الإقليمي الرفيع المستوى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن برنامج عمل إسطنبول.

٨ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية أن تنظم حواراً إقليمياً رفيع المستوى في مجال السياسات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن برنامج عمل إسطنبول في مطلع عام ٢٠١٥؛ وأن تساعد أقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ على تنفيذ خريطة الطريق الإقليمية؛ وأن تستمر في مساعدة أقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ على تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛ وأن تقدم إلى اللجنة في دورتها الحادية والسبعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

تعزيز التنمية الزراعية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ عن طريق نقل التكنولوجيا
(القرار ٤/٧٠)

٩ - قامت اللجنة، في جملة أمور، بدعوة جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين إلى بذل مزيد من الجهود من أجل إدخال وتكييف وتطوير ونشر التكنولوجيات الزراعية المستدامة المناسبة والفعالة من حيث التكلفة لتمكين الريفيين الفقراء، نساء ورجالاً وشباباً، من زيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة وتحسين سبل كسب الرزق في الأرياف وجعل التنمية الزراعية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من سياساتها واستراتيجياتها الوطنية، وصياغة وتنفيذ استراتيجيات و/أو خطط للتنمية الزراعية المستدامة الوطنية، حسب الاقتضاء.

١٠ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية أن تقوم، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية والبلدان المانحة، بمواصلة دعم تبادل المعارف والمعلومات مع الدول الأعضاء وتطوير قدراتها لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة؛ وأن تستمر في مساعدة الأعضاء والأعضاء المنتسبين في الاضطلاع بالتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تيسير وتسريع نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها واستيعاب التكنولوجيات المستدامة على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ وأن تواصل دعم وتيسير التعاون الإقليمي في استحداث تكنولوجيات زراعية مستدامة وتطويرها وتطبيقها، بما في ذلك تكنولوجيات الميكنة الزراعية، وحفظ الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مستدام من أجل تحقيق تكثيف الإنتاج الغذائي والزراعي المستدام والحد من فقر الأرياف.

دعم التعاون الإقليمي والقدرة على تعزيز التجارة والاستثمار دعماً للتنمية المستدامة
(القرار ٥/٧٠)

١١ - قامت اللجنة، في جملة أمور، بتشجيع الدول الأعضاء على تعزيز المبادرات والبرامج والمشاريع والجهود الأخرى الوطنية والإقليمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن طريق تعزيز التجارة والاستثمار، والسعي، عند الاقتضاء، إلى تعزيز التعاون الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الشركاء في التنمية في مجال تعزيز التنمية المستدامة من خلال تعزيز التجارة والاستثمار.

١٢ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية أن تدرس جدوى القيام كل أربع سنوات، بدءاً من عام ٢٠١٦، بعقد مؤتمر على المستوى الوزاري لاستعراض التطورات الأخيرة واعتماد خطط عمل إقليمية في مجال التجارة والاستثمار والمجالات الأخرى ذات الصلة لكي تنفذها

الحكومات الأعضاء في اللجنة والأعضاء المنتسبين وأمانة اللجنة، وأن تقدم إلى لجنة التجارة والاستثمار في دورتها المقبلة تقريراً يتضمن توصيات بشأن عقد مؤتمر على المستوى الوزاري.

تنفيذ القرار الذي اتخذته الاجتماع الحكومي الدولي المخصص لوضع ترتيبات إقليمية لتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود (القرار ٦/٧٠)

١٣ - إن اللجنة، وقد أحاطت علماً بعقد الاجتماع الحكومي الدولي المخصص لوضع ترتيبات إقليمية لتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في بانكوك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أيدت توصية الاجتماع بإنشاء فريق توجيهي حكومي دولي مؤقت معني بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود، وطلبت إلى الأمانة التنفيذية أن تقوم بدعم وتيسير إنشاء الفريق التوجيهي ومباشرته أعماله، وأن تقدم إلى اللجنة تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى أن ينجز الفريق التوجيهي عمله.

تنفيذ إعلان سوفي بشأن تحسين النقل البحري والخدمات ذات الصلة في منطقة المحيط الهادئ (القرار ٧/٧٠)

١٤ - إن اللجنة، وقد رحبت بالنتائج الناجحة التي تم التوصل إليها في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تعزيز النقل البحري بين الجزر والخدمات اللوجستية في بلدان جزر المحيط الهادئ، المعقود في سوفي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، أيدت في جملة أمور إعلان سوفي بشأن تعزيز النقل البحري والخدمات ذات الصلة في منطقة المحيط الهادئ، وطلبت إلى الأمانة التنفيذية إعطاء الأولوية لتنفيذ إعلان سوفي وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الثالثة والسبعين والخامسة والسبعين عن تنفيذ هذا القرار.

تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن النقل باعتباره مفتاحاً للتنمية المستدامة والتكامل الإقليمي (القرار ٨/٧٠)

١٥ - إن اللجنة، إذ رحبت بالنتائج الناجحة التي تم التوصل إليها في منتدى وزراء النقل الآسيويين الذي عقد في بانكوك في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أيدت الإعلان الوزاري بشأن النقل بوصفه مفتاحاً للتنمية المستدامة والتكامل الإقليمي، وطلبت إلى الأمانة التنفيذية أن تساعد الأعضاء والأعضاء المنتسبين في تنفيذ الإعلان الوزاري، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والوكالات المتخصصة المتعددة الأطراف، والمنظمات دون الإقليمية ذات الصلة، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، والجهات المانحة الثنائية

والمتعددة الأطراف والقطاع الخاص، وأن تقدم تقريراً بهذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الثالثة والسبعين عن تنفيذ هذا القرار.

تنفيذ نتائج منتدى الطاقة الأول لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (القرار ٩/٧٠)

١٦ - أيدت اللجنة، في جملة أمور، نتائج منتدى الطاقة الأول لآسيا والمحيط الهادئ، وهي الإعلان الوزاري بشأن التعاون الإقليمي من أجل تعزيز أمن الطاقة والاستخدام المستدام للطاقة في آسيا والمحيط الهادئ: تشكيل مستقبل الطاقة المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، وخطة العمل بشأن التعاون الإقليمي من أجل تعزيز أمن الطاقة والاستخدام المستدام للطاقة في آسيا والمحيط الهادئ، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، على النحو الوارد في مرفقي القرار، وقررت عقد منتدى الطاقة الثاني لآسيا والمحيط الهادئ على المستوى الوزاري في عام ٢٠١٨.

١٧ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية أن تعطي الأولوية إلى تنفيذ الإعلان الوزاري وخطة العمل، وأن تجري استعراضاً دورياً للتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، وأن تبدأ الأعمال التحضيرية اللازمة لمنتدى الطاقة الثاني لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في الوقت المناسب وأن تقدم إلى اللجنة في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

تنفيذ إعلان بانكوك لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (القرار ١٠/٧٠)

١٨ - إن اللجنة، وقد أحاطت علماً بالجلسة الافتتاحية لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة الذي عقد في باتايا بتايلند، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤، حيث ناقش المشاركون منظورات منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مجال التنمية المستدامة، طلبت في جملة أمور إلى الأمانة التنفيذية أن تواصل تعزيز التكامل المتوازن للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وأن تدعم عمل الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في جميع أبعاد التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق تبادل المعلومات والمعارف والخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة.

تنفيذ نتائج منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة (القرار ١١/٧٠)

١٩ - إن اللجنة، وقد رحبت بالجلسة الافتتاحية لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة الذي عقد في باتايا بتايلند في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤، طلبت إلى الأمانة التنفيذية أن تبدأ عملية تشاورية حكومية دولية، ضمن الإطار الواسع لقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٩٠، من أجل تحديد هيكل المنتدى في المستقبل، بما في ذلك ولايته ونطاق عمله

والجوانب الإجرائية الأخرى المتصلة به، وأن تقدم تقريراً بشأن هذه الأمور إلى اللجنة في دورتها الحادية والسبعين.

٢٠ - وطلبت اللجنة أيضاً إلى الأمانة التنفيذية أن تقوم، دون الإخلال بنتائج العملية التشاورية الحكومية الدولية، بعقد الدورة الثانية للمنتدى مباشرة بعد الدورة الحادية والسبعين للجنة وأن تجري دراسة وتحليلاً للآثار البرمجية والتنظيمية والآثار المترتبة في الميزانية على تشكيل لجنة جديدة للعلم والتكنولوجيا والابتكار ولجنة جديدة لتمويل التنمية.

تعزير الجهود المبذولة بشأن المستوطنات البشرية والتنمية الحضرية المستدامة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (القرار ١٢/٧٠)

٢١ - إن اللجنة، وقد اعترفت بأهمية مساهمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تعزيز التعاون الإقليمي في مجال التضرر الشامل والمستدام والحد من الفقر في المناطق الحضرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال العمل المعياري والتحليلي، طلبت، في جملة أمور، إلى الأمانة التنفيذية أن تستمر، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وغيره من الهيئات والوكالات المعنية، في تحليل الأوضاع والاتجاهات فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية والتنمية الحضرية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ على صعيد جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تحديد استراتيجيات للتصدي للتحديات القائمة والناشئة.

٢٢ - وطلبت اللجنة أيضاً إلى الأمانة التنفيذية أن تستمر في تيسير التفاهم والعمل على الصعيد الإقليمي بشأن المسائل البالغة الأهمية بالنسبة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة من خلال جملة طرائق من بينها تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، وعقد اجتماعات لأفرقة الخبراء بشأن الحوارات الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك منتدى المناطق الحضرية في آسيا والمحيط الهادئ. وطلبت اللجنة كذلك إلى الأمانة التنفيذية أن تقوم، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وغيره من الهيئات والوكالات المعنية، بتنظيم منتدى المناطق الحضرية السادس في آسيا والمحيط الهادئ مباشرة بعد الاجتماع التحضيري الإقليمي الرفيع المستوى الذي سيعقد في إندونيسيا في عام ٢٠١٥ من أجل تقديم إسهامات موضوعية في مداولاته، وتقديم الدعم إلى حكومة إندونيسيا في الأعمال التحضيرية الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، وخصوصاً عن طريق تنظيم الاجتماع التحضيري الإقليمي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٥ بمشاركة الدول الأعضاء بوصفه آلية حكومية دولية ومشاركة الجهات المعنية الأخرى.

التعاون الإقليمي من أجل بناء القدرة على مواجهة الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ
(القرار ١٣/٧٠)

٢٣ - رحّبت اللجنة، في جملة أمور، بعقد المؤتمر الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث في سندي، اليابان، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥، الذي سيتم في إطاره استعراض تنفيذ إطار عمل هيوغو واعتماد إطار عالمي للحد من الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥. ودعت اللجنة الأعضاء والأعضاء المنتسبين، حسب الاقتضاء، إلى القيام بجملة أمور منها: (أ) تعزيز جهودهم الرامية إلى بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية؛ (ب) الأخذ بنهج استراتيجية من أجل "إعادة البناء بشكل أفضل مما كان"؛ (ج) الأخذ بنهج استراتيجية من أجل تحسين القدرة على التكيف من خلال تحسين البيانات المتصلة بالكوارث؛ (د) كفاءة إدراج جميع الفئات الضعيفة من الأشخاص في التخطيط للحد من الكوارث، استناداً إلى مفهوم الأمن البشري وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٩٠؛ (هـ) النظر في المساهمة في الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتأهب للتسونامي والكوارث والعوامل المناخية في المحيط الهندي وبلدان جنوب شرق آسيا. وطلبت إلى الأمانة التنفيذية أن تقوم، بالتعاون مع الشركاء، بمواصلة تعزيز التعاون الإقليمي في ميدان الفضاء للحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا الفضاء ونظم المعلومات الجغرافية، عن طريق تعزيز برنامج التطبيقات الفضائية الإقليمي من أجل التنمية المستدامة وشبكات التعليم والتدريب التابعة له.

٢٤ - وطلبت اللجنة أيضاً إلى الأمانة التنفيذية تيسير تعميم مراعاة الحد من أخطار الكوارث في التخطيط الإنمائي، حسب الاقتضاء، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات وبناء قدرات الدول الأعضاء؛ والتشجيع على تقاسم المعارف والتكنولوجيا والمهارات في مجال الحد من أخطار الكوارث فيما بين الدول الأعضاء من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي؛ ومواصلة العمل التحليلي فضلاً عن تقاسم أفضل الممارسات بشأن بناء قدرة الدول الأعضاء على مواجهة الكوارث، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث وغيره من المنظمات المعنية بالحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك من خلال التقرير المتعلق بالكوارث في آسيا والمحيط الهادئ.

٢٥ - وطلبت اللجنة كذلك إلى الأمانة التنفيذية دعم وتيسير توسيع نطاق آلية التعاون الإقليمية لرصد الجفاف والإنذار المبكر به في البلدان المعرضة للجفاف في المنطقة وتفعيل هذه الآلية؛ وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الحد من أخطار الكوارث، وذلك مثلاً من خلال

إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتبادل الخبرات في المنطقة في مجال إشراك القطاع الخاص على نحو أكثر فعالية في الحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك من خلال المجلس الاستشاري لشؤون الأعمال التجارية التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ ومواصلة تعزيز الشراكات والتعاون في مجال الحد من أخطار الكوارث مع المنظمات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ، بما فيها رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، استناداً إلى الجهود التي تبذلها آلية التنسيق الإقليمي والفريق العامل المواضيعي المعني بالبيئة وإدارة مخاطر الكوارث التابع لها من أجل تنفيذ مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة.

تعزيز مشاركة الشباب في التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ (القرار ١٤/٧٠)

٢٦ - إن اللجنة، وقد أحاطت علماً بالتقدم الذي أحرزته عدة دول أعضاء في مجال تحسين إدماج الشباب في خططها للسياسات العامة، أهابت بجميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين القيام بما يلي: (أ) إيلاء أولوية أعلى للاستثمار في الشباب حتى يتسنى التعجيل بتنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب؛ (ب) تشجيع المشاركة المجدية للشباب وإعمال حقهم في تعزيز قدراتهم من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة على نحو أكثر فعالية؛ (ج) كفالة حصول الشباب على مجموعة شاملة من الخدمات الصحية المسورة التكلفة والفعالة والمأمونة والمستدامة؛ (د) كفالة الحصول على نوعية جيدة من التعليم النظامي وغير النظامي من أجل تمكين الشباب من اكتساب المهارات اللازمة وبناء القدرات التي تمكنهم من إيجاد فرص عمل وتنظيم المشاريع؛ (هـ) تعزيز عمليات الانتقال من المدرسة إلى العمل وزيادة فرص العمل الكريم للشباب من خلال التدريب المهني وغير ذلك من السياسات والبرامج الرامية إلى إدماج الشباب في الأسواق العمل المستدامة؛ (و) القضاء على جميع أشكال التمييز القائم على أساس نوع الجنس ضد الشباب.

٢٧ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية، في جملة أمور، القيام بما يلي: (أ) إجراء دراسة تحليلية شاملة عن الحاجة إلى إشراك الشباب وعلاقتها بالتنمية المستدامة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة؛ (ب) تعزيز دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بوصفها محفلاً إقليمياً لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة بشأن السياسات المتعلقة بالشباب ومشاركتهم؛ (ج) تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المنظمات التي يقودها الشباب وغيرها من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، في دعم الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي للتصدي للتحديات التي تعوق تنمية الشباب، بما في ذلك

عقد اجتماع حكومي دولي يجمع بين أصحاب المصلحة من أجل تقييم التقدم المحرز على صعيد الوفاء بالالتزامات الدولية وتعزيز تنمية الشباب.

باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٨ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها الثامنة والعشرين المعقودة في مدينة تونس في الفترة من ١٥ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية واتخذت عددا من القرارات المتعلقة ببرنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ترد موجزاتها أدناه. ويمكن الاطلاع على النصوص الكاملة للإعلان والقرارات على الرابط التالي: www.regionalcommissions.org/?p=991.

إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية

٢٩ - التزمت اللجنة، في جملة أمور، بالعدالة الاجتماعية كقيمة جوهرية في الثقافة العربية والإسلامية، وركناً أساسياً لبناء مجتمعات آمنة ومتلاحمة ومزدهرة، وسعت للعمل على تحقيق المساواة والإنصاف في البلدان الأعضاء وعلى مكافحة الفقر، وعلى كفالة تحقيق الاستدامة البيئية، وعلى بناء الشراكات من أجل التنمية، وهي مبادئ كرستها الصكوك والمواثيق الدولية. ولاحظت ببالغ القلق التحديات الجسيمة التي تواجه المنطقة العربية في مختلف مجالات التنمية البشرية، وكررت تأكيد أهمية معالجة الأخطار التي تهدد التماسك الاجتماعي ومكافحة ندرة المياه، وانعدام الأمن الغذائي والمائي، والتلوث البيئي وتغير المناخ وزيادة تراكم الديون على البلدان العربية الفقيرة.

٣٠ - وأعربت اللجنة عن جزعها الشديد من النزاعات المتصاعدة الحدة واستمرار الخسائر في الأرواح ومصادر الرزق والموارد. وأدانت بشدة الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على المدنيين الفلسطينيين والهياكل الأساسية، وآخرها الاعتداء الذي استهدف قطاع غزة في تموز/يوليه و آب/أغسطس ٢٠١٤.

٣١ - وأنتت اللجنة، في معرض إشارتها إلى خطة عمل جامعة الدول العربية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ وإعلان عمان بشأن أولويات المنطقة العربية من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، على الجهود المبذولة والتقدم المحرز في التصديق على معاهدات وصكوك حقوق الإنسان ذات الصلة، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والمشاركة في العمليات العالمية التي أدت إلى اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكدت التزام الدول العربية بالنهوض بتنمية الشباب، ولا سيما ذوو الاحتياجات الخاصة، وشددت على الحاجة الملحة إلى التغلب على العقبات التي تعترض التمكين الاقتصادي

والاجتماعي للشباب. وأكدت أيضا على الحاجة إلى وضع سياسات وإنشاء آليات لمكافحة العنف ضد المرأة واتخاذ تدابير خاصة لزيادة مشاركة المرأة بشكل فعال في عملية اتخاذ القرارات.

٣٢ - وشددت اللجنة على الدور الحاسم الذي تؤديه سياسات الاقتصاد الكلي السليمة في تعزيز هدي العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة للجميع اللذين يعزز أحدهما الآخر، والتزمت بالحد من البطالة، وتنمية قطاعات الإنتاج، ومعالجة عدم التوافق بين برامج التعليم واحتياجات سوق العمل، وتحسين الحوكمة الاقتصادية. وسلّمت بأهمية تعزيز الآليات التشاركية التي تدعم دور مؤسسات المجتمع المدني والجهات المعنية في صياغة سياسات التنمية المستدامة وبالأخص سياسات الحماية الاجتماعية، وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

٣٣ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية أن تدرج عناصر العدالة الاجتماعية في عملها المتعلق بإعداد ورصد وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة ووضع آليات واضحة للتنفيذ والرصد لكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع السياسات في جميع الميادين ذات الصلة من خلال التدريب والبحث والأنشطة المعيارية.

٣٤ - وطلبت إلى الأمانة التنفيذية رصد واقع الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وتتبع تداعياته على ضوء التطورات الإقليمية والدولية، وتحليل آثاره المعوّقة لتحقيق العدالة بجميع أبعادها في فلسطين وفي المنطقة بأسرها؛ وبلورة أداة لرصد التقدم نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية وقياسه، وبناء قدرات الدول والأجهزة الإحصائية الوطنية على جمع المؤشرات الموحدة، وتكوينها، وتحليلها، ونشرها.

المنتدى العربي المعني بالتنمية المستدامة (القرار ٣١٤ (د-٢٨))

٣٥ - شجعت اللجنة الدول الأعضاء على المشاركة الفعّالة في المفاوضات الحكومية الدولية الجارية لصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، وفي الاجتماعات السنوية المقبلة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ودعت الدول الأعضاء إلى المشاركة الواسعة في اجتماعات المنتدى العربي المعني بالتنمية المستدامة وتحقيق التوازن في تمثيل المؤسسات الحكومية في المنتدى.

٣٦ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية عقد المنتدى العربي المعني بالتنمية المستدامة بشكل دوري بالمشاركة مع جامعة الدول العربية والمنظمات الأخرى المعنية بالتنمية المستدامة لإعداد لدورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى، واستعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف

التنمية المستدامة، والمساهمة في إطلاق شراكات إقليمية للنهوض بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية.

٣٧ - وطلبت اللجنة أيضاً إلى الأمانة التنفيذية رصد التقدم المحرز في المنطقة العربية نحو تحقيق التنمية المستدامة وإعداد تقارير حول هذا الشأن بالاستناد إلى البيانات الرسمية وتقديمها إلى المنتدى العربي المعني بالتنمية المستدامة، وطلبت إلى الأمانة التنفيذية أن تقدم إلى اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين تقريراً عن الإجراءات المتخذة تنفيذاً للقرار.

دعم الشعب الفلسطيني (القرار ٣١٦ (د-٢٨))

٣٨ - رحبت اللجنة، في جملة أمور، بقرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ الذي منحت بموجبه فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، وقرار الجمعية ١٢/٦٨ الذي أعلنت فيه سنة ٢٠١٤ السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛ ودعت المجتمع الدولي إلى دعم حكومة الوفاق الوطني التي تشكلت بموجب اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية الذي أنجز في أيار/مايو ٢٠١٤ والذي يؤكد على وحدة الشعب الفلسطيني؛ وأدانت بأشد العبارات الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة، وشددت على أن استهداف المدنيين ومنازلهم والبنى التحتية على النحو الذي حصل في غزة يشكل انتهاكات جديدة للقانون الدولي الإنساني، مما يؤكد ضرورة محاسبة إسرائيل على تلك الجرائم.

٣٩ - كما أدانت سائر ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته في الأرض الفلسطينية المحتلة التي تؤدي إلى التدهور المستمر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وإلى انتهاك حقوقه الجماعية والفردية؛ ودعت الدول الأعضاء إلى تعزيز دعمها للشعب الفلسطيني في جهوده المبذولة لنيل حقوقه كاملة ووقف الانتهاكات الإسرائيلية لحقوقه وللقانون الدولي وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٤٠ - وطلبت اللجنة إلى أمانتها التنفيذية أن ترفع من مستوى دعمها للشعب الفلسطيني ومؤسساته، على كافة الصعد، وأن تقدم المساعدة المعيارية والفنية للمؤسسات الفلسطينية؛ وأن تقدم تقارير دورية إلى اللجنة في دوراتها الوزارية تسلط الضوء على انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الشعب الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية؛ وأن تحشد الشركاء الإقليميين لدعم الشعب الفلسطيني في فلسطين والشتات ومؤسساته، ومساندة جهوده التنموية، والضغط والمناصرة لنيل كافة حقوقه التي تكفلها قرارات الأمم المتحدة والمعاهدات والمواثيق

الدولية. وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذه إلى اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين.

اعتماد مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (القرار ٣١٧ (د-٢٨))

٤١ - إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وقد نظرت في مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أقرت مشروع الإطار الاستراتيجي وطلبت إلى الأمانة التنفيذية تعميم الإطار الاستراتيجي بالصيغة التي أقرتها الدول الأعضاء.

اعتماد تقارير دورات الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (القرار ٣١٨ (د-٢٨))

٤٢ - إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وقد أكدت أهمية الدور الذي تؤديه الهيئات الفرعية في تصميم وتنسيق ومتابعة برنامج عمل اللجنة كل في مجال اختصاصها وتحقيق الفوائد المثلى للدول الأعضاء، أقرت التوصيات الواردة في تقارير الهيئات الفرعية، مع الأخذ بالتعديلات التي تم الاتفاق عليها أثناء الدورة الثامنة والعشرين للجنة؛ وطلبت إلى الأمانة التنفيذية إعداد ورقة بشأن أسباب ومبررات الطلبات المتعلقة بتواتر دورات كل من اللجنة الإحصائية ولجنة الموارد المائية ولجنة الطاقة بشكل سنوي؛ ودعت الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ التوصيات بعد تعديلها.

اعتماد التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (القرار ٣١٩ (د-٢٨))

٤٣ - إن اللجنة، وقد أحاطت علما بالتقدم المحرز في عام ٢٠١٤ في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، أقرت التعديلات المقترحة على برنامج العمل، مع إيلاء الاعتبار الواجب للملاحظات الواردة من الدول الأعضاء خلال الدورة الثامنة والعشرين، وطلبت إلى الأمانة التنفيذية متابعة تنفيذ برنامج العمل، وإذا اقتضت الحاجة، تضمينه الأنشطة اللازمة لمواجهة أية تحديات قد تنشأ في المنطقة العربية.